

نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد العالمي في 2015

ليكن 2015 "عام الحراك والقيادة السياسية" – كريستين

لاغارڊ

15 يناير 2015



صرحت السيدة لاغارڊ بأن هبوط أسعار النفط يتيح فرصة لتخفيض دعم الطاقة، واستخدام الوفورات المحققة في تقديم تحويلات أكثر استهدافاً للمستحقين من أجل حماية الفقراء (الصورة: Michael Sedam/Corbis)

- الاقتصاد العالمي يتعرض لرياح معاكسة عاتية رغم انخفاض أسعار النفط وارتفاع النمو في الولايات المتحدة
- النمو العالمي شديد البطء، وشديد الهشاشة، وشديد التباين، كما تهدده مخاطر تطورات سلبية كبيرة
- من المتوقع أن يؤدي دفع عجلة الإصلاحات الهيكلية إلى إعطاء دفعة للنمو حالياً وعلى المدى المتوسط

قالت السيدة كريستين لاغارڊ، مدير عام صندوق النقد الدولي إن 2015 يجب أن يكون "عام الحراك" عندما يضاعف صناعات السياسات جهودهم لمعالجة أوجه الضعف الاقتصادية المزمنة ويأخذون زمام القيادة السياسية بمزيد من القوة في مجالات الاستثمار في البنية التحتية، واتفاقيات التجارة، وتغير المناخ.

وفي كلمتها التي ألقته في واشنطن العاصمة، قالت السيدة لاغارڊ إن الاقتصاد العالمي يواجه رياحاً معاكسة عاتية رغم الدفعة التي تلقاها من بعض العوامل الإيجابية مثل تراجع أسعار النفط وزيادة قوة النمو في الولايات المتحدة.

وقالت السيدة لاغارڊ أمام مجلس العلاقات الخارجية إنه "بعد انقضاء أكثر من ست سنوات على بدء الركود الكبير، لا يزال الكثيرون لا يشعرون بتأثير التعافي الاقتصادي. ففي عدد هائل من البلدان، لا تزال البطالة مرتفعة بينما زاد عدم المساواة. ولذلك نحتاج إلى دفعة حاسمة للإصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز النمو الحالي بالإضافة إلى النمو الممكن على المدى المتوسط"، مضيفاً أن العمل بروح الفريق والقيادة القوية أمرين مطلوبين هذا العام.

وقالت السيدة لاغارڊ إن الاقتصاد العالمي يواجه في عام 2015 ثلاثة تحديات رئيسية على صعيد السياسات وإنها ستتطلب قرارات تنطلق من شجاعة سياسية، وتحرك حاسم، وتفكير متعدد الأطراف. وتتمثل هذه التحديات في دفع عجلة النمو وتوظيف العمالة؛ وتحقيق نمو مشترك أكثر شمولاً لكل شرائح السكان؛ والتوصل إلى نمو أكثر توازناً واستمرارية. وذكرت أن هذه القضايا المحورية شديدة الترابط والتعاضد. "فكلها مهمة، وكلها يتطلب قيادة قوية، وكلها يقتضي التعاون."

وقالت إن هبوط أسعار النفط تطور مشجع جدير بالترحيب يدعم القوة الشرائية للمستهلكين في البلدان المستوردة للنفط، وإنه من المتوقع أن يزداد تحسن الاقتصاد الأمريكي هذا العام بفضل زيادة إنفاق الأسر على وجه الخصوص.

لكن انخفاض أسعار النفط وتحسن النمو في الولايات المتحدة ليسا علاجاً لأوجه الضعف المزمنة في أماكن أخرى. "قال العديد من البلدان لا يزال متقلبا بتركات الأزمة المالية، بما في ذلك مستويات الدين والبطالة المرتفعة. والعديد من الشركات والأسر يواجهون تخفيض الاستثمار والاستهلاك اليوم لأنه يشعر بالقلق إزاء النمو المنخفض في المستقبل."

مخاطر كبيرة

قالت السيدة لاغارد إن النمو العالمي لا يزال شديد الانخفاض وشديد الهشاشة وشديد الافتقار إلى التوازن، وأكدت أن هناك مخاطر كبيرة تهدد مسيرة التعافي الاقتصادي.

- يمكن أن تتعرض الاقتصادات الصاعدة والنامية لضربة ثلاثية من ارتفاع سعر الدولار وارتفاع أسعار الفائدة العالمية وزيادة تقلب التدفقات الرأسمالية؛
- يمكن أن تظل منطقة اليورو واليابان محصورتين في دائرة النمو المنخفض والتضخم المنخفض لفترة طويلة قادمة؛
- هناك زيادة في المخاطر الجغرافية-السياسية.

وأضافت السيدة لاغارد إن هذا يتطلب مزيجا قويا من السياسات يمكنه تعزيز التعافي الاقتصادي وتقديم رؤى أفضل بشأن التوظيف للمواطنين في جميع أنحاء العالم. وقالت إن "السياسات النقدية التيسيرية لا تزال ضرورية. ويجب أن يكون تصحيح أوضاع المالية العامة مواتيا للنمو وتوظيف العمالة قدر الإمكان. وفوق ذلك كله، ينبغي أن يقوم صناع السياسات في نهاية المطاف بتكثيف الإصلاحات الهيكلية."

"وليس هناك جديد في الوصفة الاقتصادية - أي دعم الطلب والنمو والإصلاحات الهيكلية - ولكنها تكتسب الآن طابعا ملحا وتحمل تأكيدا أكبر على أهمية القيادة السياسية."

اختبار انخفاض سعر النفط

وأشارت السيدة لاغارد إلى تأثير انخفاض أسعار النفط باعتباره اختبارا فوريا لكثير من صناع السياسات، قائلة إن ذلك لا يصدّق كثيرا على البلدان المستوردة للنفط التي تمثل الإيرادات غير المتوقعة فرصة لها حتى تعزز أطرها الاقتصادية الكلية وقد تساعد على تخفيف ضغوط التضخم. وفي المقابل، تحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى وقاية اقتصاداتها من أثر الصدمة.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، قالت السيدة لاغارد إن انخفاض أسعار النفط يساهم في زيادة انخفاض توقعات التضخم، مما يزيد مخاطر الانكماش ويعزز الرأي المؤيد لتقديم دفعة تشيطية نقدية إضافية. وأضافت أن الأهم من ذلك كله هو الفرصة الذهبية التي يتيحها هبوط أسعار النفط لتخفيض دعم الطاقة واستخدام الوفورات المحققة في تقديم تحويلات أكثر استهدافا للمستحقين من أجل حماية الفقراء.

"إلغاء وتأهيل وإطلاق"

قالت السيدة لاغارد إن "2015 يجب أن يكون عام الحراك. ويعني هذا إزالة التشوهات المزمّنة في أسواق العمل والمنتجات؛ ويعني إعادة تأهيل البنى التحتية المتداعية وإنشاء بنى تحتية جديدة؛ ويعني المضي قدما في إصلاحات التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي. ويعني ذلك أيضا إطلاق القوة الاقتصادية لدى المرأة." وأضافت أن الاستثمار في البنية التحتية - حيثما اتسم بالكفاءة ودقة الاختيار - يمكن أن يكون عاملا مغيرا لقواعد اللعبة. وقالت إن بحوث الصندوق تشير إلى أن زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية يرفع الناتج على المدى القصير عن طريق رفع الطلب، وعلى المدى الطويل عن طريق رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

وقالت السيدة لاغارد إن هناك عامل آخر قد يغير قواعد اللعبة، وهو إطلاق القوة الاقتصادية لملايين النساء المحرومات من دخول سوق العمل. وقالت إن استبعاد هؤلاء النساء ليس خطأ أخلاقيا فحسب، وإنما هو من قبيل الفكر الاقتصادي المعيب.

وعن تحرير التجارة قالت إنه يمكن أن يساعد على تحسين الاستفادة من مكاسب الإصلاح الهيكلي. فبعد سنوات من تباطؤ نمو التجارة العالمية، يمكن أن يكون 2015 عام الحسم في المفاوضات حول اتفاقية تجارية طموحة.

وأشارت السيدة لاغارد إلى ما أوضحه الركود الكبير من عدم إمكانية تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار دون قطاع مالي قابل للاستمرار، الأمر الذي يجعل استكمال جدول أعمال الإصلاح المعني بالقطاع المالي مطلباً حيوياً.

أهداف التنمية المستدامة

قالت السيدة لاغارد إنه "تم تحقق تقدم، لا سيما في مجال التنظيم المصرفي - وكذلك في معالجة مشكلة المؤسسات المالية الأهم من أن تفشل - وإن كان بدرجة أقل". وقالت إن "التحدي الكبير في الوقت الراهن هو تنفيذ الإصلاحات وتحسين جودة الرقابة".

وذكرت السيدة لاغارد أن الأمم المتحدة ستعقد في 2015 مؤتمرا كبيرا يسعى إلى اعتماد مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة، وأن قادة العالم سيسعون أيضا إلى عقد اتفاق شامل بشأن المناخ من أجل تخفيض انبعاثات الكربون.

روابط ذات صلة:

[طالع نص الكلمة](#)

[الصندوق يسعى لإعطاء النمو دفعة البداية](#)

[تدوينة: سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط](#)

[هبوط أسعار النفط يشير إلى أهمية التنوع](#)

[إطلاق قوة المرأة](#)